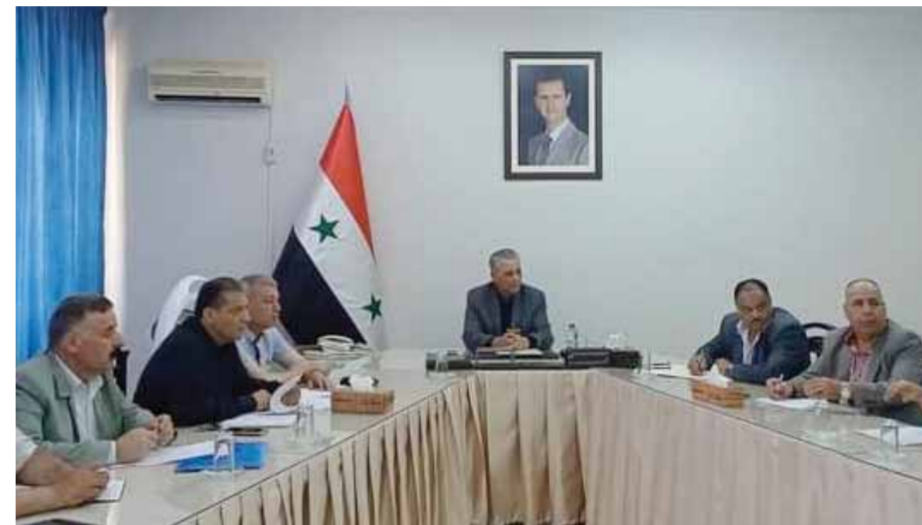


القيطرة تستعد لموسم الحصاد وتسويق القمح

مدير الزراعة: المساحة القابلة للحصاد ٣٤٤ هكتاراً من أصل ٨٠٨ هكتارات والباقي للرعي!!

القيطرة - خالد خالد



أعلن محافظ القيطرة عبد الحليم خليل استعداد الجهات المعنية لتأمين كل ما يلزم لتخفيف الأعباء عن المزارعين وتأمين كل المتطلبات التي يتم اعتمادها لتسهيل وتسريع آلية تسويق محصول القمح وتنزيل كل الصعوبات التي تعترض آلية وعملية التسليم للمراكز التي حددتها مؤسسة الحبوب، مطالباً اتحاد الفلاحين والجمعيات ومديرية الزراعة خلال اجتماع لجنة متابعة تسويق القمح وتوريدها إلى المؤسسة السورية للحبوب بحمل مسؤولياتهم في سبيل تسليم محصول القمح وضبط آلية عمل الحصادات وتأمين المحروقات اللازمة لعملها والالتزام بالأسعار التي حددتها المحافظة ومتابعة السيارات الناقلة للقمح ومنع خروج السيارات باتجاه دمشق أو درعا إلا بسيارة التي تحمل شهادة منشأ وأمر حركة وأوراقاً نظامية.

وشدد خليل على ضرورة متابعة كمية المحصول المسلم من كل جمعية فلاحية على حدة بعد تقدير الإنتاج للمساحة المزروعة من قبلها والتدقيق بالجدول الاسمي التي قدمت من الوحدات الإرشادية لكل الفلاحين مع ذكر المساحة المزروعة والكمية المقدرة، إضافة إلى متابعة عملية الحصاد بشكل ميداني من اللجان المشكلة لهذه الغاية والإشراف على عملية تسليم المحصول إلى المراكز المحددة.

وأكد المحافظ ضرورة تسليم كامل الكميات المنتجة بعد أن قدمت المحافظة جميع مستلزمات الإنتاج من بذار وسماد ومحروقات وري من السودود والوقاية من الآفات، منوهاً بدعم كل سيارة ناقلة للقمح إلى مراكز الاستلام بكمية ليترى مازوت عن كل طن، إضافة إلى ثلاث دفعات خلال الشهر وتعمية ٢٥ ليترًا ومن خارج البطاقة الذكية دعماً وتشجيعاً لتسليم المحصول إلى مراكز الاستلام. وبين عضو المكتب التنفيذي لقطاع الزراعة أحمد عبد إحداث مركزين لاستلام الحبوب على أرض المحافظة

وهما مركز سويسة على أن يتم الاستلام به كل يوم سبت من كل أسبوع ومركز أعلاف عن الثورية ويتم استلام القمح به يوم الثلاثاء من كل أسبوع، على أن يتم تعديل البرنامج أو زيادة عدد أيام الاستلام حسب إقبال الفلاحين على عمليات التسليم، مؤكداً اتخاذ جميع الاستعدادات والإجراءات لتأمين استلام محصول القمح على مستوى جميع المناطق بالمحافظة وتأمين كل مستلزمات عملية التسويق لإنتاج موسم تسويق الحبوب وتنزيل الصعوبات عبر توفير مستلزمات العمل، وتوجيه اتحاد فلاحى القيطرة اتخاذ التدابير اللازمة لعملية استلام القمح على أرض المحافظة. وكشف مدير زراعة القيطرة أحمد ديب أن إنتاج المحافظة المتوقع من محصول القمح للموسم الحالي نحو ١٧٤٣ طناً، مبيّناً أن الأضرار التي لحقت بالمحصول

نتيجة للأحوال الجوية والمتمثلة بسفح أغلب المحصول وقلّة الأمطار أثناء الزراعة. وأشار إلى أن المساحة المزروعة بالقمح المروي ٨٠٨ هكتارات والمساحة القابلة للحصاد ٣٤٤ هكتاراً والباقي للرعي والإنتاج الأولي ٦١٩ طناً، على حين أن المساحة المزروعة يعل ٣٤٥٣ هكتاراً والقابلة للحصاد ١١٢٤ ومساحة الرعي ٣٣٢٩ هكتاراً والإنتاج المتوقع ١١٢٤ طناً (٦١٩ مرويًا و١١٢٤ بعلاً). وأكد مدير فرع دمشق وريفها للحبوب مصعب الساروت توافر كل مستلزمات عملية التسويق من تحضيرات لوجستية بشرية ومستلزمات الإنتاج من الأكياس ووسائل النقل بهدف استرجار كامل إنتاج المحافظة من محصول القمح، مضيفاً بأنه سيتم صرف قيم الأقمح المسلمة للفلاحين خلال ٢٨-٢٤ ساعة عن طريق المصرف

اليوم تبدأ «السورية للحبوب» في حمص باستلام الأقمح

سلامي: ٤ مراكز بالمحافظة وتخصيص ٥ مليارات ليرة لدفع مستحقات الفلاحين

حمص - نبيل إبراهيم



أكد مدير فرع المؤسسة السورية للحبوب في حمص سمير سلامي لـ«الوطن»، أن كل الاستعدادات لاستلام الأقمح من المزارعين انتهت وجميع مراكز الاستلام بجهوية فنية تامة حالياً وستقوم بإشراك كل الأقمح التي تعرض عليها وذلك ضمن المقياس الرسمية، لافتاً إلى أنه تم افتتاح أربعة مراكز شراء لاستلام الأقمح من المزارعين بشكل مباشر وتخزينها بطاقة تخزينية إجمالية تبلغ نحو ٣٠٠ ألف طن، وهي موزعة بين صومعة حمص الواقعة على طريق حمص - حماة بطاقة تخزينية تزيد على ٨٥ ألف طن وصومعة ششمار بطاقة تخزينية تبلغ ٩٠ ألف طن وصومعة تلتك بطاقة تخزينية تبلغ ٦٦ ألف طن وهذه المراكز الثلاثة مخصصة لشراء الأقمح الدوغمه فقط، أما المركز الرابع فهو صومعة المشرفة بطاقة تخزينية تبلغ ١٢ ألف طن وهي مخصصة لشراء الأقمح الدوغمه والمشول معاً.

وأشار إلى أنه حسب التقديرات الأولية لمديرية زراعة وحفظها اتحاد الفلاحين فإن الإنتاج المتوقع من القمح يبلغ نحو ٢٩ ألف طن وتلعب الظروف الجوية وقلّة الأمطار وانحسارها دوراً مهماً بالإنتاج، ومن المتوقع استلام كامل المحصول المنتج من الفلاحين، مؤكداً وجود عقوبات صارمة بحق الفلاحين الذين يتخلون عن تسليم إنتاجهم إلى المؤسسة وقد تصل هذه

العقوبات إلى السجن. ولفت سلامي إلى أنه تم رفع نسبة الأجرام والشاؤب في الأقمح المسلمة إلى ٢٣ بالمئة بعد أن كانت لا تتجاوز ١٦ بالمئة، مؤكداً أن أي نسبة تفوق نسبة ٢٣ بالمئة تصبح غير صالحة للطحين لكون مواصفاتها تكون متدنية ولا تحقق مواصفات طحينية، مشيراً إلى أنه إذا كانت نسبة الأجرام والشاؤب تزيد على ٢٣ بالمئة تسلم إلى المؤسسة العامة للأعلاف. وبين أنه حرصاً على جودة القمح الاستراتيجية التي تؤمن مع بقية السلع الأساسية الأمن الغذائي للقطر، ويهدف

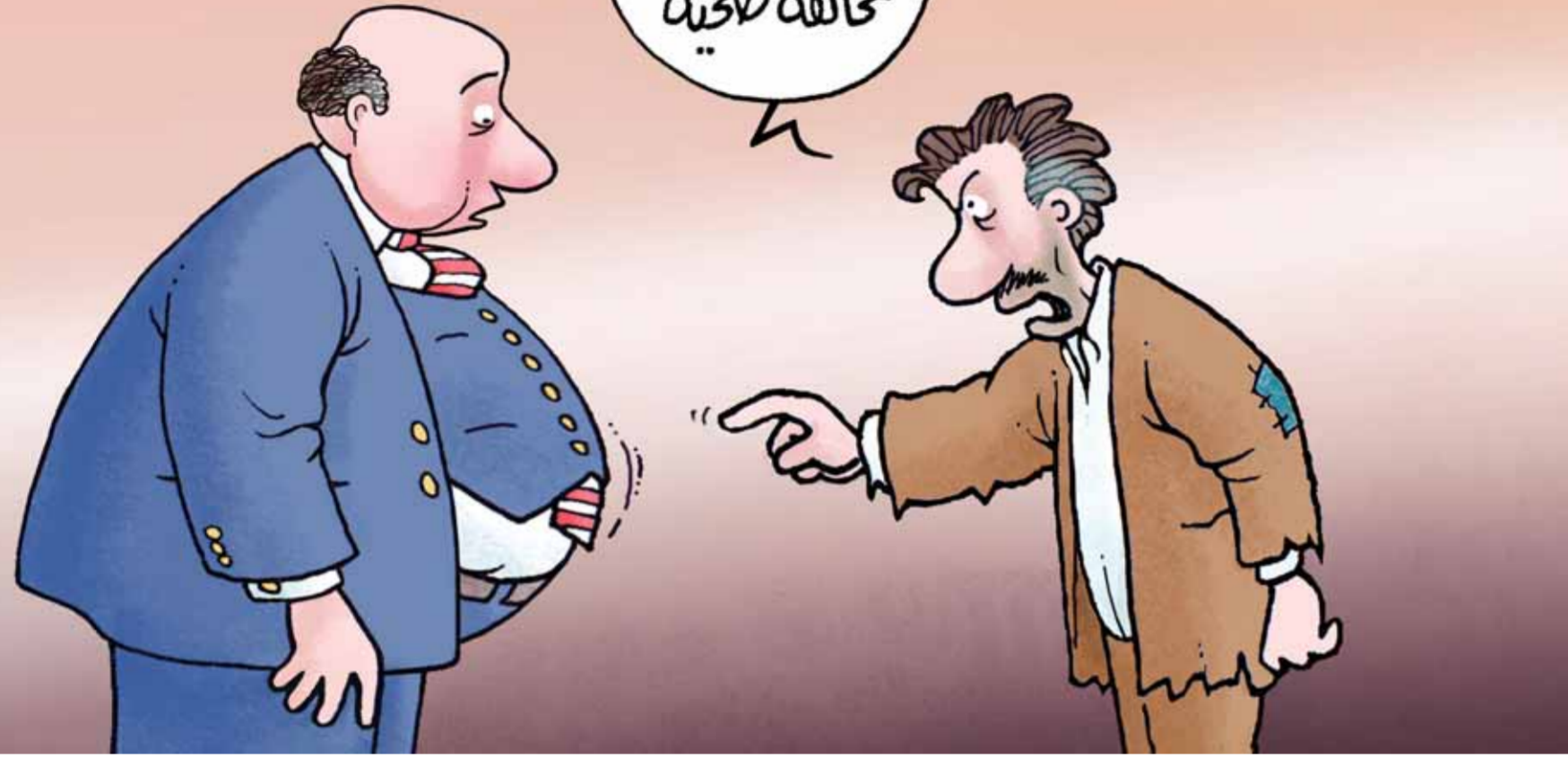
تشجيع الفلاحين لتسليم المحصول ودعمهم قامت الحكومة بتحديد سعر كيلو القمح لهذا الموسم بـ ١٥٠٠ ليرة سورية، وبناء على توجيهات السيد الرئيس بشار الأسد تم رفع سعر شراء كيلو القمح من الفلاحين إلى ١٧٠٠ ليرة مضافاً إليه مكافأة ٣٠٠ ليرة لمزارعي المناطق الأمتة و ٤٠٠ ليرة سورية مكافأة لمزارعي المناطق غير الأمتة. وكشف سلامي عن البدء بموسم استلام الأقمح من الفلاحين بدءاً من اليوم «الأربعاء»، وستفتح مراكز الاستلام من الساعة السابعة صباحاً حتى الساعة الثامنة مساءً وسيتم استلام الأقمح من

ضروية في معرفة مصدر الأقمح المسلمة ولضمان عدم الاتجار بالمادة. وبين سلامي أنه سيتم تأمين التيار الكهربائي إلى مراكز استلام الحبوب طوال مدة الاستلام لضمان سير عملية الاستلام، مؤكداً أنه لا يوجد أي معوقات حالياً لعملية الاستلام، مؤكداً وجود لجنة فرعية بالمحافظة برئاسة المحافظ لمتابعة عمليات استلام الأقمح وتنزيل أي عقوبات قد تظهر في حينها. وأشار إلى أن عملية نقل الأقمح من أراضي الفلاحين إلى مراكز الاستلام تقع على عاتق الفلاحين، إلا أنه من الممكن أن يتم تقديم المساعدة بنقل كميات منها إلى المراكز بناءً على توجيهات من المحافظ. هذا وكان محافظ حمص بسام بارسك قد عقد اجتماعاً موسعاً الأسبوع الفات مع مديري الجهات المعنية بتسويق الحبوب

في المحافظة حمص واتحاد الفلاحين لبحث الإجراءات والاستعدادات المتخذة لاستلام وتسويق موسم الحبوب من الفلاحين، مؤكداً ضرورة استلام كامل محصول القمح من الفلاحين لأهميته وارتباطه بالأمن الغذائي مع تقديم كل المساعدات اللازمة لاستلامه من الفلاحين مباشرة، مشدداً على أهمية جاهزية مراكز الفرعية وصوامع الحبوب، وضرورة التنسيق المستمر بين الجمعية الفلاحية ومديرية الزراعة بخصوص البيانات وشهادة المنشأ، موجهاً باتخاذ جميع التدابير لتلافي حدوث الحراق في الأراضي الزراعية.

ضبط ألف مخالفة صحية في شهر

وهي مَن مخالفة صحية



١٥ مقاولاً فقط يعملون من أصل ٨٥٠ في المحافظة

نقيب مقاولي السويداء لـ«الوطن»: ارتفاع نسبة البطالة بين صفوف المقاولين

السويداء - غير صيمومة



انعكست أسعار مواد البناء بشكل سلبي على أعمال التجهيزات والبناء وأدت إلى حالة من الجمود في قطاع البناء والتشييد والاستثمار على ساحة المحافظة، حيث أكد جميع المقاولين ممن التقتهم «الوطن» في فرع النقابة في السويداء أن أسعار مواد البناء من حديد وإسمنت سجلت تحليلاً لم تشهد الأسواق على مر السنوات السابقة، الأمر الذي أدى إلى الإحجام الكامل عن إتمام المشاريع المزمع إقامتها أو إكمالها لدى القطاع الخاص بعد أن تجاوز سعر طن الحديد الـ ٧٠٠ و٧٥٠ ألف ليرة حسب سعر الصرف ليسجل طن الإسمنت سعراً خرافياً تجاوز المليون ليرة في السوق السوداء فضلاً عن عدم توفره بالكميات المطلوبة لدى مؤسسة عمران.

وأكد المقاول عبدها حرب لـ«الوطن»، أن تكلفة المتر المربع الواحد تجاوزت ٥٠٠ ألف دون نسبة الأرض ما أوصل تكلفة المتر الحقيقية إلى المليون ليرة تقريباً رغم أن سعر مبيعها يتراوح بين ٧٠٠ و٧٥٠ ألف ليرة والذي جعل المقاول الخاسر الأكبر في القضية نتيجة الفرق بين التكلفة الحقيقية وسعر المبيع إضافة إلى تحميل المواطنين الأعباء الإضافية نتيجة التكلفة المرتفعة ما جعل عمليات بيع العقارات المشيدة والشقق السكنية محصورة بالمغتربين من أهالي المحافظة.

وأشار إلى أنه الواقع الحالي للأسعار مع قرارات البيوع العقارية الأخيرة خلق حالة من الجمود والشلل في قطاع البناء والعقارات الأمر الذي سيؤدي بالضرورة إلى جمود وشلل اقتصادي سينعكس سلباً على اقتصاد البلد ككل مع عجز أي مقاول أمام التكلفة المرتفعة عن عرض مشاريعه السكنية للإيجار لأنها غير مجدية رغم ارتفاع أسعار الإيجار على مساحة المحافظة، موضحاً أن قيمة الإيجار لن تعيد تكلفة البناء والإكساء إلا بعد مدة

سنة على أقل تقدير خاصة مع تكاليف أعمال الإصلاح التي يلجأ إليها المقاول بعد خروج أي مستأجر لديه. كما أكد المقاول فادي صعب أن ارتفاع أسعار الأرض هو الآخر أدى إلى إحجام المقاولين عن شراء محاضر جديدة والمباشرة في تشييد أي بناء ضمنها لأن عملية التجهيزات باتت خاسرة بالمطلق مع ارتفاع أسعار مواد البناء إضافة إلى أعمال الإكساء من «سود وبياض» التي سجلت هي الأخرى أسعاراً خيالية تضاف إليها

أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة لدى صفوف المقاولين المنتسبين إلى النقابة والمتجهدين من خارج النقابة يضاف إليها عدم تعهيد مشاريع القطاع العام للمقاولين ضمن النقابة وحصرها بالجهات الحكومية وكان السبب الرئيسي في حالة الجمود والبطالة التي طالت جميع المقاولين على ساحة المحافظة، مشيراً إلى أن واقع الحال سينعكس بالضرورة على الوضع الاقتصادي للمتجهدين والواقع الاقتصادي للبلد خاصة إذا علمنا أن عدد المقاولين المنتسبين إلى النقابة على ساحة المحافظة يتجاوز ٨٥٠ مقاولاً إلا أن العاملين منهم لا يتجاوز عددهم ١٥ مقاولاً نتيجة الأسباب التي تمت الإشارة إليها. ولفت زين الدين إلى أن أي مقاول ينتسب إلى النقابة من المفترض أن يحصل وحسب الأوراق الثبوتية على تعهدات وعقود على المشاريع الحكومية مستثلاً: كيف للقول الانتساب للنقابة ودفع جميع الالتزامات المطلوبة منه في ظل حرمانه من تلك المشاريع، فضلاً عن أي مقاول قام بالتعاقد سابقاً على المشاريع الحكومية لم يحصل على قيمة الأعمال التي قام بتنفيذها لسنوات جراء عدم وجود السيولة المالية اللازمة لأعمال المنفذة ضمن تلك المشاريع لدى الجهات الحكومية إضافة إلى التأخير وعدم استقرار سعر الصرف إضافة إلى ارتفاع أجور النقل جراء ارتفاع أسعار المحروقات مع شح الكميات في السوق المحلية، فضلاً عن ارتفاع أجور اليد العاملة وضعف القدرة الشرائية على ذلك صفوف المقاولين بشكل كامل.